الأمم المتحدة S/2017/328

مجلس الأمن

Distr.: General
17 April 2017
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عقب اندلاع الأعمال العدائية في جوبا في الفترة من ٨ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦ وما نجم عنها من عنف ضد المدنيين، أمر سلفي، السيد بان كي - مون، في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٦، بإجراء تحقيق خاص مستقل، بقيادة اللواء (المتقاعد) باتريك كاميرت، لدراسة الإجراءات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان استجابة للهجمات على المدنيين التي وقعت، خاصة داخل مجمعات البعثة في جوبا أو بالقرب منها، بما في ذلك فندق تيرين ومواقع حماية المدنيين المجاورة له. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أُطلع أعضاء مجلس الأمن على موجز تنفيذي للتقرير، بما في ذلك التوصيات الصادرة عن التحقيق الخاص المستقل، وجرى كذلك إصدار التقرير علنا أيضا. واستهدفت التوصيات مسائل تتعلق بالبعثة دون غيرها، كما عنيت بمسائل ذات طابع أكثر شمولا.

وللمضي قدما بتلك التوصيات، استخدمت الأمم المتحدة نهجا يقوم على مسارين. أولا، شُكلت فرقة عمل في المقر لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالمسائل الشاملة والاستراتيجية برئاسة الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. ثانيا، وضعت البعثة خطة عمل لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالبعثة تحديدا، وقدمت تحديثات منتظمة إلى فرقة العمل. ولإبقاء مجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز في التنفيذ، أُحيلت رسالة إلى المجلس في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، تلاها تقديم إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام خلال مشاورات المجلس بشأن جنوب السودان في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧.

ويتمثل الغرض من التحديث أدناه في تلخيص الإنجازات العامة للبعثة والأمانة العامة في تنفيذ توصيات الصادرة عن التحقيق الخاص المستقل.

180417 180417 17-05835 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وفي الفترة من ١٢ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠١٧، عادت إلى جوبا بعثة مستقلة للمتابعة بقيادة اللواء (المتقاعد) كاميرت، لتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بالتوصيات المحددة للبعثة. وبناء على طلب ممثلي الخاص، سافر الفريق أيضا إلى ملكال لاستعراض حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس التحقيق بشأن الهجوم على موقع حماية المدنيين ذاك في شباط/فبراير ٢٠١٦. وخلص التقييم إلى أن البعثة قد بذلت جهدا محمودا لتعزيز قدرتها على حماية المدنيين، ولتحسين تخطيط وإعداد استجابتها لحالات الأزمات، ولتعزيز سلامة الموظفين وأمنهم. ومن المسائل الهامة أن التقييم خلص إلى أن أسلوب عمل العنصر العسكري وعنصر الشرطة وموقفهما قد تحسنا نتيجة للإجراءات التصحيحية التي اتخذتها البعثة. وترد فيما يلي الإنجازات الرئيسية، كما وثقها فريق التقييم في:

حماية المدنيين

يعمل مقر قوة البعثة على نحو حثيث لتوفير القيادة والتوجيه بشأن التنفيذ الفعال لولاية البعثة المتعلقة بحماية المدنيين. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، صدرت للوحدات العسكرية سلسلة من توجيهات قائد القوة، تتطلب العمل بانتظام على تقديم تدريب وإجراء تمرينات، استنادا إلى سيناريوهات محتملة، بشأن تنفيذ الولاية، واستخدام قواعد الاشتباك، والتوجيهات المتعلقة باستخدام القوة؛ وتسيير دوريات سريعة الحركة ومعززة ترمي إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات على المدنيين؛ والتخطيط المتكامل للطوارئ، بما في ذلك القيام بتدريبات الإجلاء والإخراج، مع الجهات الفاعلة الرئيسية من أجل تيسير التأهب لأسوأ السيناريوهات وأكثرها خطورة؛ وتقسيم المسؤوليات بين الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وأفراد عنصر أمن الأمم المتحدة. ويصدر مقر قوة البعثة أيضا أوامر شهرية بشأن مسائل حرية الحركة تعزز توجيه قائد القوة بشأن حرية الحركة. وتشدد تلك الأوامر على ضرورة فهم جميع القادة لأحكام اتفاق مركز القوات وتقتضي منهم تأكيد حقهم في حرية الحركة بدون قيود، باستخدام جميع الوسائل اللازمة للقيام بذلك، بما يتمشى مع الولاية وقواعد الاشتباك. كما تعزز هذه الأوامر التعليمات الموجودة مسبقا بعدم التقهقر لمدة ٤٨ ساعة في نقاط التفتيش عند الحرمان من حرية الحركة.

وفي حين أن سياق العمليات في جنوب السودان لا يزال بالغ الصعوبة وأن القيود والعقبات البيروقراطية التي تفرضها الحكومة، والفصائل المتحاربة الأخرى في بعض الحالات، لا يزالان يعيقان حرية حركة البعثة، فإن الجهود الرامية إلى تحسين موقف القوات والعقلية التي تقوم بعملها بها أدت إلى تحسن وصول البعثة إلى بؤر التوتر في الأشهر القليلة الماضية. فمنذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، نجحت البعثة مرات عديدة في نشر دوريات طويلة الأجل في المواقع الرئيسية، مع إيلاء الأولوية لمنطقة الاستوائية الكبرى بسبب تزايد انعدام الأمن، ونزوح السكان، وانتهاكات حقوق الإنسان في تلك المنطقة. وعلى الرغم من

العقبات وحالات التأخير، وصلت الدوريات إلى كل من ياي (ثلاث عمليات نشر) وكاجو - كاجي (ثلاث عمليات نشر)، ولانيا (عمليتا نشر)، ومقوي (عمليتا نشر). ولقيت الدوريات المتكاملة استقبالا إيجابيا من السكان في كل موقع من تلك المواقع وكذلك من العديد من الإدارات المحلية التي طلبت أن تقوم البعثة بتمديد فترة زيارتها. ومكنت عمليات النشر البعثة من القيام بأعمال الرصد والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان، فضلا عن العمل الميداني مع السلطات المحلية والمجتمع المدني. وتخطط البعثة حاليا لتمديد فترة عمل الدوريات الطويلة الأجل من المتوسط الحالي الذي يبلغ أسبوعا إلى ما يصل لفترة شهر بغية الاستفادة من وجود أفراد البعثة في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

وتحسن أيضا موقف القوات فيما يتعلق بحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني كما يتبين من الأمثلة الأخيرة للتدخل القوي من الأفراد النظاميين التابعين للبعثة. ففي بانتيو، نجح حفظة السلام في مجابهة ووقف الأطراف الفاعلة المسلحة التي كانت قد قامت بمضايقة وضرب أربع مجموعات من النازحين يصل عددهم إلى ٥٠ شخصا خارج موقع حماية المدنيين وحاولت اختطافهم، حيث استخدم حفظة السلام أسلوب التصعيد الملائم للقوة وفقا لقواعد الاشتباك. وفي بيبور، وقف حفظة السلام موقفا قويا وقاموا بنشر قوات ومركبات قتالية لإدارة وحماية تدفق مفاجئ لمدنيين تجاوز عددهم ٨٠٠ فرد إلى موقع الحماية عقب انطلاق شائعات بهجوم وشيك على البلدة. وفي غضون ذلك، في ياي، تدخلت قوات البعثة لإخراج أفراد تابعين للأمم المتحدة وأفراد تابعين لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية كانوا عالقين في مجمعات حوصرت وسط إطلاق النار المتبادل أثناء اشتباكات عنيفة بين القوات الحكومية وقوات المعارضة.

وفي جوبا، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة في دائرة يبلغ نصف قطرها ٢٠٠ متر حول مواقع حماية المدنيين ودار الأمم المتحدة أدى إلى انخفاض هائل في حوادث الجريمة والعنف المبلغ عنها، بما في ذلك حوادث العنف الجنسي والجنساني. ويقوم حفظة السلام التابعون للبعثة بتسيير دوريات راجلة في المنطقة طوال النهار والليل، وكذلك عمليات التطويق والتفتيش داخل مواقع حماية المدنيين لمنع الاتجار بالأسلحة. وتشمل تلك العمليات تفتيش الأفراد عند دخولهم إلى المواقع؛ وعمليات التفتيش اليومية للمناطق بما يصل إلى ٣٠ ملجأ؛ وعمليات التفتيش التي تستهدف ملاجئ بعينها استنادا إلى معلومات استخباراتية؛ وعمليات التطويق والتفتيش الشهرية الشاملة للموقع بأكمله. وفي الفترة بين تموز/يوليه ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧، جرى تنفيذ ٢٠ عملية شاملة للتطويق والتفتيش. وفي المستقبل، سيُتوقع من وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة القيام بدوريات متزايدة داخل وخارج مواقع حماية المدنيين على السواء، ولا سيما في المناطق الخالية من الأسلحة، تمشيا مع مفهوم عمليات شرطة الأمم المتحدة وبالتنسيق الوثيق مع العنصر العسكري في البعثة. ولقي إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة قبولا حسنا من جانب جميع أصحاب

المصلحة، بما في ذلك الحكومة، ولا سيما بالنظر إلى الانخفاض الملحوظ في النشاط الإجرامي منذ تنفيذها. وخلال الشهر السابق لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة، سجلت البعثة ٤٨ حادثا خطيرا في المنطقة المجاورة مباشرة لدار الأمم المتحدة، بما في ذلك أعمال القتل والسطو المسلح والاعتداء العنيف والاختطاف والاغتصاب. وفي الأشهر الستة منذ إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة، تم الإبلاغ عما مجموعه ١٢ حادثا خطيرا فيها، وهو ما يمثل حادثين شهريا. والبعثة بصدد إنشاء مناطق مماثلة في كل من واو وبانتيو وملكال.

التخطيط للطوارئ والتأهب لها

بهدف معالجة أوجه القصور فيما يتعلق بالاستجابة للأزمات والتأهب لها، أنشأت البعثة فريقا للتخطيط للبعثة يتألف من جميع عناصر البعثة وأقسامها، فضلا عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على أساس كل حالة على حدة، بغية التأكد من أن جميع خطط الطوارئ منسقة ومتكاملة وتكميلية وتتسم بالاستجابة للتحليل الأمني وتقييم التهديدات في الوقت الراهن. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٦، خضعت جميع كتائب المشاة التي جرى استيعابها في البعثة للتدريب القائم على السيناريوهات المحتملة والاستجابة المتكاملة لها. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بدأ مقر القوة دورة لتدريب المدربين لتمكين الوحدات العسكرية من إجراء التدريب المنتظم لقواتها على قواعد الاشتباك والتدريب القائم على السيناريوهات المحتملة والاستجابة لها. وتستند جميع السيناريوهات إلى حوادث فعلية وقعت في منطقة عمليات بعينها، وتهدف إلى التحديد الواضح لمسؤوليات القوات. وتمرنت وحدات الشرطة المشكلة أيضا على خططها الأمنية لمجمعات الأمم المتحدة ومواقع حماية المدنيين. وجرى تحديث خطط البعثة للطوارئ الأمنية لجوبا والتمرن عليها خلال ثلاث عمليات محاكاة وثلاث مناورات ميدانية أجريت في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وعلى نحو مماثل، منذ شباط/فبراير ٢٠١٧، أُجري ما مجموعه تسع عمليات محاكاة للتصديق على خطط الطوارئ في المكاتب الميدانية وهناك خطة تدريب موضوعة لبقية السنة.

ولتحسين قدرات البعثة في مجالي التنسيق والاستجابة للأزمات في جوبا، أُنشئت مراكز عمليات متكاملة تضم العنصر العسكري وعنصر الشرطة وعنصر أمن الأمم المتحدة والعنصر المدني في دار الأمم المتحدة وموقع تومبينغ. وتتوحد مراكز القيادة التكتيكية العسكرية والشرطية في مراكز العمليات المتكاملة وتعمل بصورة منفصلة وإن كان ذلك في مكان قريب جدا من مركز العمليات المشتركة للبعثة الذي يشترك حاليا في الموقع مع مركز العمليات الأمنية. وتتولى مراكز العمليات المتكاملة المسؤولة عن تنسيق الاستجابة للحوادث، الداخلية والخارجية على حد سواء، في دار الأمم المتحدة، وموقع تومبينغ، ومواقع حماية المدنيين.

سلامة الموظفين وأمنهم

أدخلت البعثة تحسينات كبيرة على البنية الأساسية الأمنية لمجمعها وموقع حماية المدنيين في جوبا. وعلى وجه الخصوص، بغية حماية دار الأمم المتحدة ومواقع حماية المدنيين من النيران غير المباشرة أو المباشرة، أنشأت البعثة حزاما بعرض ٢٠٠ متر حول المجمع وموقع حماية المدنيين لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة المذكورة آنفا. ويجري أيضا تعزيز محيط دار الأمم المتحدة الذي يبلغ طوله أربعة كيلومترات بجدار دفاعي من طراز ميفرام، اكتمل أكثر من نصفه بالفعل ومن المقرر إكمال الأقسام المتبقية بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ويُبلغ عن انتهاكات السياج المحيط الداخلي ويتم إصلاحها، إما عن طريق دوريات القوة على الفور أو من خلال دعم البعثة، في حدود الموارد المتاحة. وجرى تعزيز نقاط المراقبة على طول محيط دار الأمم المتحدة وأنشئت مواقع لإطلاق النار على الأرض. ويجري تشييد نقاط مراقبة إضافية حول موقعي حماية المدنيين ١ و ٣.

كذلك فإن العمل في أربعة مخابئ محصنة (''ملاذات آمنة'') للموظفين في المنطقة السكنية ومنطقة المكاتب على السواء، في دار الأمم المتحدة وموقع تومبينغ، قد شارف على الانتهاء. وتم شراء ما مجموعه ٤ ٠٠٠ غطاء من أغطية الوقاية من المقذوفات حيث جرى توزيع الأغطية على الموظفين المقيمين في المباني الجاهزة في جوبا وفي المواقع الميدانية. وأُنجزت دراسة جدوى لنظام أمني متكامل ويجري اختبار تكنولوجيات جديدة لتعزيز الإلمام بالحالة (أجهزة كشف التسلل إلى المنطقة المحيطة، وأجهزة الاستشعار بالأشعة تحت الحمراء، والدوائر التلفزيونية المغلقة، والأنظمة الإلكترونية لمراقبة الدخول، والبوابات الدوارة، وما إلى ذلك) في دار الأمم المتحدة وموقع تومبينغ. ويجري أيضا تنفيذ سياسة قوامها ''السكن في مكان العمل''، مع تطبيق خطة مرحلية لإتمام نقل الموظفين إلى دار الأمم المتحدة أو موقع تومبينغ بحلول نهاية أيار/مايو ٢٠١٧. وفي جوبا، حدد عنصر أمن الأمم المتحدة أماكن إقامة جميع موظفي الأمم المتحدة لتكون حصرا في المنطقة ١ (بالقرب من مطار جوبا الدولي)، من أجل تخفيض مساحة المنطقة التي يمكن فيها توفير الأمن والدعم من قوة البعثة، بالنظر إلى القدرات المحدودة.

ومنذ شهر تموز/يوليه ٢٠١٦، بذل عنصر أمن الأمم المتحدة جهودا كبيرة لضمان إيلاء الأولوية على النحو الملائم للاحتياجات الأمنية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية الدولية تمشيا مع إطار إدارة الأمن وإطار ''معا من أجل إنقاذ الأرواح''، على التوالي. ويواصل فريق إدارة الأمن (في جوبا) وأفرقة إدارة الأمن في المنطقة (في المواقع الميدانية)، التي تشمل ممثلي البعثة والوكالات والصناديق والبرامج، الاجتماع بانتظام واعتماد جميع التقييمات الأمنية والخطط الأمنية في جنوب السودان. ويتشاطر عنصر أمن الأمم المتحدة المعلومات مع جميع الوكالات والصناديق والبرامج في الوقت المناسب، باستخدام أدوات مثل التقارير اليومية والتقارير العاجلة، والرسائل النصية بالهاتف المحمول، والنشرات التي تبعث

باللاسلكي والبريد الإلكتروني. ويعمل موظفان لشؤون الأمن في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالإضافة إلى تكليف أحد موظفي الأمن بدعم جميع الصناديق والبرامج والوكالات التي لا يوجد بها موظفون متخصصون في شؤون الأمن.

وفيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية الدولية وإطار ''معا من أجل إنقاذ الأرواح''، فإن منسق شؤون الأمن في منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية عضو في الخلية الأمنية التي تجتمع مرة في الأسبوع. والمعلومات الأمنية التي يتم تشاطرها مع الوكالات والصناديق والبرامج يتم تشاطرها أيضا مع المنتدى. وجرى أيضا تعميم صحيفة وقائع أمنية للأمم المتحدة تغطي حالة التأهب، وإجراءات النقل/الإجلاء، ونقاط التجمع في جوبا، والمناطق المحددة كملاذات آمنة، وطرق النقل الجوية، والأدوات الأمنية الرئيسية، وإجراءات مراقبة الدخول، استجابة للحوادث المتعلقة بحماية المدنيين، في جملة مسائل أخرى. وفي منتصف نيسان/أبريل ٢٠١٧، سيعقد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة شؤون السلامة والأمن، إلى جانب منظمة غير حكومية دولية عضو في إطار ''معا من أجل إنقاذ الأرواح''، اجتماعا مشتركا بالتداول عن بعد مع أعضاء الخلية الأمنية في جوبا بهدف زيادة توضيح الأدوار والمسؤوليات بموجب إطار معا من أجل إنقاذ الأرواح، ولضمان أن يكون لجميع الأطراف نهجٌ أكثر واقعية وتركيزا، وأن تصبح أفضل استعدادا للاستجابة لحالات الأزمات. وعلى سبيل المتابعة، ستقدم إحاطة لمنسقي الشؤون الأمنية الجدد في منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية، عند وصولهم، عن تنفيذ إطار معا من أجل إنقاذ الأرواح في جنوب السودان.

الاستجابة الطبية

بغية تحسين قدرات الاستجابة الطبية الميدانية، جرى إلحاق فريق من الجراحين وموظفي الدعم بدار الأمم المتحدة لتوفير الرعاية في حالات الإصابات. وقد جرى رفع مستوى عيادة دار الأمم المتحدة إلى مرفق من ''المستوى الأول المتقدم'' وأصبحت بها حاليا غرفة عمليات جديدة، ومرافق محسنة للأشعة السينية والمختبرات، ومخزون من الدم في الموقع لمعالجة الحالات الطارئة، بما في ذلك الحوادث الحركية، ولتثبيت استقرار حالة المصابين، ريثما يتم إجلاؤهم إلى مرافق طبية ذات مستوى أعلى.

ملكال

بذلت البعثة أيضا جهودا كبيرة لتنفيذ توصيات مجلس التحقيق في ملكال، التي تشمل تعزيز أمن المحيط (إضافة طبقات من السياج، وتعميق الخندق، وزيادة ارتفاع الجدار الرملي، وإقامة منطقة عازلة) وهناك ستة أبراج مراقبة شاهقة وما مجموعه ٢٧ مركزا للمراقبة والحراسة (تعمل على مدار الساعة) ومواقع لإطلاق النار قد شيدت على طول المحيط لتمكين المزيد من حفظة السلام من حراسته بفعالية. وقامت البعثة أيضا بتوسيع مسارات الدوريات

الداخلية والخارجية للمحيط. وفيما يتعلق بقيام قوات الأمن بأنشطة استباقية قوية، تشارك القوات في دوريات منتظمة حول محيط موقع حماية المدنيين وقاعدة البعثة، وهناك وجود متزايد للقوات في بوابات الدخول لمساعدة شرطة الأمم المتحدة متى ما اقتضت الضرورة ذلك. كما يقوم أفراد شرطة الأمم المتحدة ووحدة الشرطة المشكلة بالدوريات على نحو دؤوب داخل مواقع حماية المدنيين. وازدادت أيضا عمليات التطويق والتفتيش وأصبحت تجرى يوميا أو أسبوعيا أو شهريا، إما بإجرائها لكل قسم على حدة أو للمخيم بأكمله. ويجري غرس ثقافة الإجراءات القوية من خلال التدريب المنتظم والتمرينات على قواعد الاشتباك واستخدام القوة.

وبغية تنفيذ التوصيات بشأن المسائل الشاملة والاستراتيجية، بدأت فرقة عمل الأمانة العامة عملها بتعميم توصيات التحقيق الخاص المستقل على جميع عمليات حفظ السلام التي يبلغ عددها ١٦ عملية وطلبت تعليقات بشأن التحديات الشاملة المحددة في التوصيات. وصممت فرقة العمل نقاط عمل محددة وناقشتها لتوفير سبل المضي قدما لمعالجة أوجه القصور الشاملة والاستراتيجية المحددة في التقرير، حتى تصبح بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أفضل استعدادا لحماية المدنيين وأفراد الأمم المتحدة في حالة حدوث أزمات مماثلة. وتتمثل نقاط العمل والإنجازات الرئيسية في ما يلي:

- المساءلة عن الأداء: أجرت إدارة عمليات حفظ السلام مسحا شاملا للسياسات وأفضل الممارسات القائمة بشأن الأداء والمساءلة لكل من الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين. ويجري حاليا وضع إطار للمساءلة عن الأداء في تنفيذ الولاية المتعلقة بحماية المدنيين. ويسعى الإطار إلى تعزيز وتوضيح السياسات والآليات القائمة، مع التركيز على القيادة العليا، بغية التنويه بالأداء الجيد وتعزيزه. كذلك عمل مكتب الشؤون العسكرية مع الدول الأعضاء لاستكشاف سبل لضمان مساءلة الأفراد النظاميين عن الإخفاق في حماية المدنيين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أوصى الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات بأن يُرفق بمذكرة التفاهم بيان احتياجات الوحدة ذو الصلة الذي يبين القدرات التنفيذية والمهام المتوقعة للأفراد النظاميين. ومذكرة التفاهم وثيقة ملزمة للبلدان المساهمة بقوات، تُحدد بموجبها المساءلة عن المهام المتفق عليها. وإذا وافقت الجمعية العامة في دورتها المستأنفة الثانية، تعتزم الأمانة العامة إرفاق بيانات احتياجات الوحدات بجميع مذكرات التفاهم الحالية والمستقبلية المبرمة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

- الإرشادات والتأهب: أجرت إدارة عمليات حفظ السلام استعراضا شاملا للتوجيهات المقدمة إلى كبار قادة البعثات بشأن التنفيذ الفعال للولاية، بما في ذلك حماية المدنيين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تم وضع وتجريب عملية محاكاة لإدارة الأزمات المتعلقة بحماية المدنيين لفائدة رؤساء البعثات المدنيين وسوف تُدرج من الآن

فصاعدا في جميع البرامج التعريفية لقيادات البعثات. ويجري وضع عملية تدريب مماثلة لقادة القوات ونواب قادة القوات ومن المقرر أن يبدأ تنفيذها خلال الدورة التوجيهية المكثفة المقبلة في أيار/مايو. كما استعرض مكتب الشؤون العسكرية التوجيهات المقدمة لقادة القوات المقبلين. وبدلا من تحديث التوجيه العام لقادة القوات، يجري حاليا إصدار توجيهات محددة لكل بعثة أثناء فترة التوجيه التعريفي لجميع قادة القوات الجدد. وتكمل هذه التوجيهات الدليل الحالي لمقر القوة، الذي يشمل بالتفصيل الجوانب الأكثر عمومية في واجبات ومسؤوليات قائد القوة. وتقوم شعبة الشرطة أيضا باستعراض المشروع النهائي للمبادئ التوجيهية لشرطة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ حماية المدنيين، الذي يكفل، ضمن جملة مهام أخرى، دعم جميع أنشطة بناء قدرات شرطة الأمم المتحدة لقيام بيئة حمائية وأن تستجيب وحدات الشرطة المشكلة بشكل مناسب للتهديدات المادية ضد المدنيين. وعند تحديد الولاية، ستكفل إدارة عمليات حفظ السلام صدور توجيهات في الوقت المناسب بشأن تنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام، بما في ذلك حماية المدنيين، حسب الاقتضاء. وفيما يتعلق بالتأهب، طُلب إلى جميع عمليات حفظ السلام تقاسم خططها الطارئة المتكاملة لمواجهة الأزمات ليصدق عليها مقر الأمم المتحدة. ويجري تبسيط إجراء تدريبات منتظمة تقوم على أساس سيناريوهات محتملة بغية التحقق من تلك الخطط وصقلها والتمرن عليها، بما يشمل مهام القيادة والتحكم المتعلقة بتنفيذها. وجرى أيضا تذكير البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بأهمية الامتثال لمتطلبات الكفاءة اللغوية اللازمة لتمكين الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المنتشرين في البعثات من العمل معا بفعالية في تنفيذ ولايات الأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، وعلى النحو المتفق عليه في مذكرات التفاهم، فإن الأفراد الذين يعجزون عن اجتياز اختبار الكفاءة اللغوية تتم إعادتهم إلى الوطن. وكتدبير فوري لمعالجة استعداد الأفراد النظاميين العاملين في البعثة، طُلب إلى جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، عن طريق مذكرة شفوية أرسلت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أن تؤكد خطيا لإدارة عمليات حفظ السلام استعداد أفرادها لإجراء دوريات راجلة، بما في ذلك الدوريات النهارية والليلية الدائمة خارج محيط مجمعات الأمم المتحدة ومواقع حماية المدنيين في جنوب السودان، من بين مسائل أخرى. وتكاد تكون جميع البلدان المساهمة بقوات مشاة قد ردت إيجابيا على ذلك الطلب.

- التدريب: تقوم الأمانة العامة بالتصديق على برامج التدريب السابق للنشر لجميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، لكي تكفل شمول المنهج على التدريب القائم على السيناريوهات المحتملة للقادة بشأن قواعد الاشتباك، وتنفيذ الولاية، واستخدام القوة لدعم أنشطة حماية المدنيين. وتم تعزيز برامج التدريب في البعثات لتشمل

التدريب القائم على سيناريوهات محتملة فيما يتعلق بحماية المدنيين، وعلى نحو متزايد، بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ويجري أيضا تقييم للاحتياجات من التدريب أثناء البعثات فيما يتعلق بحماية المدنيين. وتشجع الأمانة العامة بشدة أيضا البلدان المساهمة بقوات شرطة على زيادة نشر الشرطيات المؤهلات ليقمن بدعم مهام الحماية الرئيسية، بما في ذلك أعمال الشرطة الموجهة نحو الخفارة المجتمعية والتصدي للعنف الجنسي والجنساني. وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٧، تشكل النساء نسبة ١٨ في المائة من أفراد الشرطة الذين تم نشرهم.

- معنويات الموظفين ورفاههم: بدأت الأمانة العامة تنفيذ تدابير متنوعة لزيادة الدعم النفسي والاجتماعي والقدرة على الصمود والمشورة النفسية للمصابين بصدمات في البعثات الميدانية، وكذلك من أجل معنويات الموظفين ورفاههم. وتشمل بعض البرامج أنشطة موسعة للمشورة الفردية الشخصية والمشورة عن بعد عبر البعثة لتشمل المواقع الميدانية المتعمقة، والتدريب الإضافي لإدارة الطوارئ والأزمات والرعاية الذاتية وتوسيع خيارات رفاه الموظفين، بما في ذلك تعزيز مرافق الإقامة والمكاتب ومرافق الترفيه. إضافة إلى ذلك، يجري استعراض سياسات تناوب الموظفين الداخلية لإتاحة الفرصة للموظفين العاملين في مراكز العمل الأكثر صعوبة للتناوب داخل البعثة لضمان إدارة الإجهاد والصدمات.

وقد تم الاضطلاع بقدر كبير من العمل على مدى الأشهر الخمسة الماضية لتعزيز قدرة البعثة على حماية المدنيين، ولتحسين تخطيط وإعداد استجابتها لحالات الأزمات، ولزيادة سلامة وأمن الموظفين فضلا عن معالجة المسائل الشاملة التي تعاني منها عمليات حفظ السلام بوجه عام. وفي حين أن فرقة عمل الأمانة العامة المنشأة لمعالجة المسائل الشاملة وتنفيذ التوصيات الصادرة عن التحقيق الخاص المستقل قد أُنشئت لفترة زمنية محدودة؛ فإن بعض نقاط العمل التي تم تحديدها ستتطلب فترة زمنية أطول للتنفيذ. وسيواصل كل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وشركاء الأمم المتحدة العمل بشأن هذه المسائل من أجل تعزيز القدرات العسكرية والشرطية والمدنية في عمليات حفظ السلام، بسبل منها التوجيه والتدريب والمساءلة بغية تنفيذ الولايات بفعالية، بما في ذلك حماية المدنيين، من خلال سير العمل العادي. كما ستواصل الأمانة العامة تقديم معلومات محدثة، حسب الاقتضاء، من خلال آليات الإبلاغ القائمة.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تتفق البعثة والأمانة العامة على السواء على أنه رغم أن الكثير قد تحقق، لا يزال يتعين عمل المزيد من أجل تحسين مستوى الأداء. وتقوم البعثة بالفعل، بالتنسيق مع الأمانة العامة، باستعراض وتنقيح المفهوم والاستراتيجية الشاملين للبعثة (بما في ذلك مخطط انتشار القوة) بغية زيادة الفعالية في أداء المهام المنوطة بها. وتسترشد العملية بالدروس المستفادة من الأزمات المتعددة التي شهدها عام

٢٠١٦ والتوقع الأقصى بأن تتبنى جميع عناصر البعثة موقفا ونهجا أكثر انفتاحا على الخارج وأكثر حزما في إنجاز الأنشطة المقررة. وقد حدد فريق القيادة العليا للبعثة مسار الأداء الفعال لولاية حماية المدنيين. وأتوقع لقائد قوة البعثة المعين حديثا أن يضطلع أيضا بدور محوري في هذا المسعى المستمر.

وستعمل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني أيضا بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لاستدامة الإنجازات التي تحققت حتى الآن بشأن حماية المدنيين والاستجابة للأزمات والتأهب لها. وسيشمل ذلك إجراء حوار مستمر مع الدول الأعضاء لدعم معايير الأداء لجميع حفظة السلام الذين يتم نشرهم في البعثة ووضع استراتيجية لإضفاء الطابع المؤسسي والمعياري على نهج حماية المدنيين من خلال نشر أفرقة التدريب المتنقلة إلى البعثة لتوفير تدريب مخصص للسياق للأفراد النظاميين والموظفين المدنيين.

وعلى الرغم من هذه الجهود، سيتوقف تنفيذ الولاية تنفيذا فعالا على تهيئة البيئة السياسية والأمنية والتشغيلية المواتية. وأحث مجلس الأمن على بذل جهود متضافرة لضمان أن تتعاون حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بشكل كامل مع البعثة لكفالة حرية الحركة، وأن تتحمل مسؤوليتها الرئيسية عن حماية المدنيين، بما في ذلك اتخاذ تدابير استباقية للحد من التوترات الإثنية ومساءلة من يرتكبون الأعمال الشنيعة ضد المدنيين، ومواقع حماية المدنيين، وأفراد ومباني الأمم المتحدة وأطراف المجال الإنساني. وأخيرا، إذا أُريد للبعثة أن تكون أداة فعالة في تحقيق السلام المستدام في جنوب السودان، يجب على مجلس الأمن القيام فورا، بالتنسيق مع المنطقة، باتباع استراتيجية جماعية لتيسير وقف الأعمال القتالية وكفالة الشمولية في الحوار الوطني وفي تنفيذ اتفاق السلام. فبدون تلك الاستراتيجية السياسية، ستتواصل المطالب على البعثة في الازدياد بينما ستشهد بيئة عملها المزيد من القيود.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**